

الهدف الثالث

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الغاية ٤:

إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة إلى جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥

المؤشرات:

- نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي
- نسبة الشابات إلى الشباب ممن يلمون بالقراءة والكتابة فيما بين سن ١٥ و ٢٤ سنة
- حصة النساء من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي
- نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية

عدة. وخلال العقود الثلاثة الماضية، بذلت بلدان الإسكوا جهوداً كبيرة لتطوير التعليم عموماً وتعليم المرأة خصوصاً، وخصصت لذلك موارد مالية كبيرة نسبياً تجاوزت أحياناً خمسة في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. ونتيجة لذلك، أخذت الفجوة تضيق بين الجنسين في مراحل التعليم الثالث، وخصوصاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي التي أنفقت أموالاً طائلة على تحديث التعليم.

الغاية ٤: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة إلى جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥

أ نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي

(١) التعليم الابتدائي

يوضح الجدول ٩ أن جميع بلدان المنطقة، باستثناء اليمن، كانت في بداية التسعينات قد قطعت شوطاً طويلاً نحو

ألف الوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية

يمكن القول ان عدم المساواة في مجال التعليم يعتبر انتقاصاً من حقوق المرأة والفتاة وعائقاً أساسياً أمام تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) على وجوب أن يكون التعليم الابتدائي مجانياً وإلزامياً وان تكون مستويات التعليم الأعلى في متناول الجميع كل حسب استحقاقه. ومنذ ذلك التاريخ، أبرمت اتفاقيات كثيرة، منها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩) واتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩) بالإضافة إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (٢٠٠٠). غير أن تشريعات حقوق الإنسان لم تفلح في تحقيق المساواة الكلية. وكان لمنهاج عمل بيجين الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين في عام ١٩٩٥ فضل كبير في تحديد عدد من القضايا ذات الاهتمام الحاسم، والتي حددت مجموعة من الأهداف الاستراتيجية وأعدت التأكيد على تدابير تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم، التي كانت الدول قد التزمت بها أصلاً في اتفاقيات

التحسين على امتداد عقد التسعينات في جميع البلدان، باستثناء العراق الذي فرض عليه الحصار بعد حرب الخليج الثانية مما أدى الى تقليص الإنفاق العام وفي مقدمته الإنفاق على التعليم. وفي عام ٢٠٠٠، تحققت المساواة في مرحلة التعليم الابتدائي في كل من البحرين وفلسطين. والاهم أن معدلات التسرب في البحرين في التعليم الابتدائي بلغت ٠,١ للبنات و٠,٣ للبنين، في حين كانت في التعليم الإعدادي ٠,٤ للبنات مقابل ٠,٥ للبنين^(١٢). وفي المملكة العربية السعودية بلغت نسبة البنات إلى البنين ٠,٩ في التعليم الابتدائي في عام ٢٠٠٠^(١٣).

وفي فلسطين^(١٤) وصل معدل الالتحاق الصافي في التعليم الاساسي للعام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١ الى ٩٢,٧ في المائة عند الفتيات بينما لم يتخط ٩١ في المائة عند الفتيان. وإذا استمر التقدم على هذه الوتيرة، فستتوصل غالبية بلدان الإسكوا إلى تحقيق المساواة قبل عام ٢٠٠٥. وبينما لا يتوقع أن تتوصل كل من الجمهورية العربية السورية ومصر إلى تحقيق المساواة قبل الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠، يبقى على العراق واليمن أن يبذلا جهوداً استثنائية ليتمكنوا من تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي قبل عام ٢٠١٥.

تحقيق المساواة بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي حيث تجاوزت نسبة البنات إلى البنين في المرحلة المذكورة ٨٠ في المائة باستثناء اليمن حيث بلغت ٥٠ في المائة فقط. واستمر

الجدول ٩: نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي في بلدان الإسكوا

البلد	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠
الأردن	٠,٩٦	٠,٩٦	٠,٩٤
الإمارات العربية المتحدة	٠,٩٢	٠,٩٣	٠,٩٣
البحرين	١,٠٠	٠,٩٩	٠,٩٧
الجمهورية العربية السورية	٠,٨٩	٠,٨٧	...
العراق	٠,٧٩	٠,٨١	٠,٨٠
عمان	٠,٩٣	٠,٩٣	٠,٨٩
فلسطين	٠,٩٩	٠,٩٣	...
قطر	٠,٩٥	٠,٩٦	٠,٩١
الكويت	٠,٩٦	٠,٩٦	٠,٩٢
لبنان	٠,٩٣	٠,٩٣	٠,٩٤ ^(أ)
مصر	٠,٩٠	٠,٨٢	٠,٨٠ ^(أ)
المملكة العربية السعودية	٠,٩٢	٠,٩١	٠,٨٤
اليمن	٠,٥٦	٠,٤٩ ^(ب)	٠,٥٠
بلدان الإسكوا	٠,٨٥

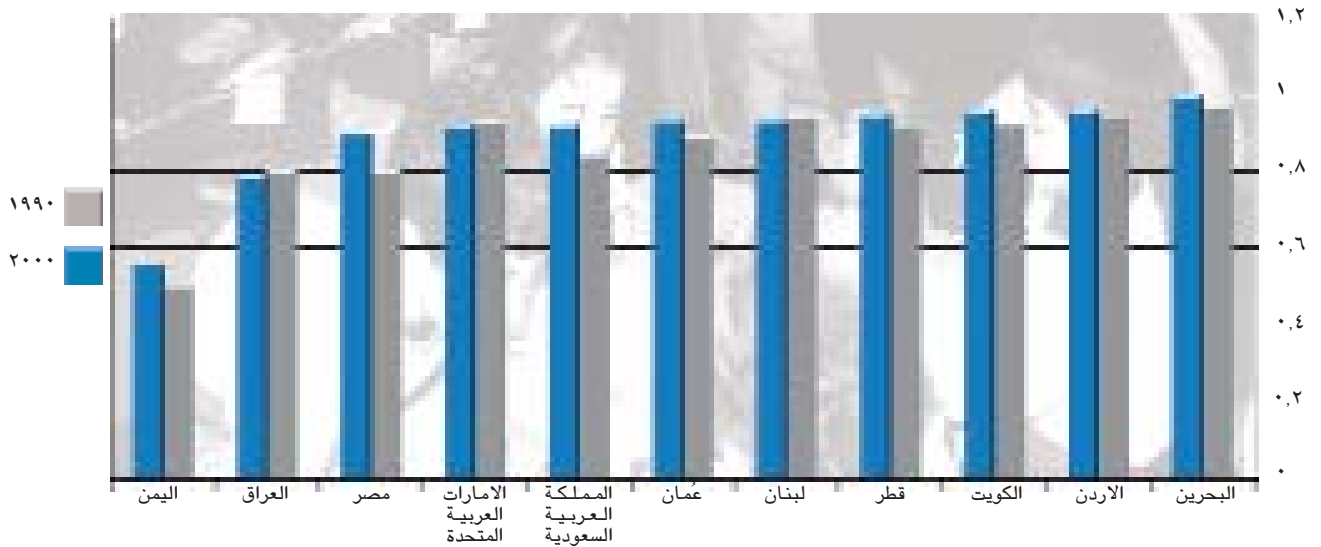
المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قاعدة بيانات إحصاءات التعليم.

ملاحظات: (أ) تشير إلى سنة ١٩٩١

(ب) تشير إلى سنة ١٩٩٦

(...) تعني بيانات غير متاحة.

الشكل ٦: نسبة البنات إلى البنين في التعليم الإبتدائي في بلدان الإسكوا، ١٩٩٠-٢٠٠٠



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قاعدة بيانات إحصاءات التعليم.

(١٢) Bahrain, Millenium Development Goals, first Report. Manama, 2003, page 8

(١٣) Saudi Arabia Kingdom. The Millenium Development Goals, Report of Kingdom of Saudi Arabia. Riyadh, 2002, page 17

(١٤) Occupied Palestinian Territory. The Millenium Development Goals: progress report 2002. Jerusalem, August 2003, page 25

(٢) التعليم الثانوي

الجدول ١٠: نسبة البنات إلى البنين في التعليم الثانوي في بلدان الإسكوا.

البلد	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
الأردن	٠,٨٩	١,٢٤	١,٠٠
الإمارات العربية المتحدة	١,٠١	١,١٠	٠,٩٨
البحرين	١,٠٤	١,٠٠	١,٠٣
الجمهورية العربية السورية	٠,٧٧	٠,٨٢	٠,٨٦
العراق	٠,٦٤	٠,٦٤	٠,٦٠
عمان	٠,٨	٠,٩٣	٠,٩٦
فلسطين	...	٠,٨٦	١,٠٣
قطر	١,٠١	٠,٩٨	١,٠٠
الكويت	٠,٩٦	٠,٩٧	١,٠٠
لبنان	١,١٣ ^(أ)	١,١٠	١,٠٧
مصر	٠,٧٢	٠,٨٣	٠,٨٧
المملكة العربية السعودية	٠,٧٨	٠,٨٤	٠,٨٧
اليمن	٠,١٤	٠,٢٢ ^(ب)	٠,٣٧
بلدان الإسكوا	٠,٨٣

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قاعدة بيانات إحصاءات التعليم.

ملاحظات: (أ) يشير إلى سنة ١٩٩١؛

(ب) يشير إلى سنة ١٩٩٤؛

(...) تعني بيانات غير متاحة.

وحقق كل من الأردن والكويت وقطر في عام ٢٠٠٠ المساواة بين الجنسين من حيث اقتسام مقاعد الدراسة في مرحلة التعليم الثانوي. وتعدت نسبة البنات في التعليم في كل من البحرين وفلسطين ولبنان. وبينما اقترب العديد من بلدان المنطقة من تحقيق ذلك، يبقى على كل من الجمهورية العربية السورية ومصر و المملكة العربية السعودية ان تضاعف جهودها لتتوصل إلى تحقيق الهدف المنشود قبل عام ٢٠١٠، ولا يُتوقع أن يتمكن اليمن من تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم الثانوي قبل عام ٢٠١٥، ويتوقف الأمر في حالة العراق على مستقبل وضعه السياسي ونهوضه الاقتصادي.

اما بالنسبة لمؤشر المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي والمعبر عنه بنسبة الفتيات إلى الفتيان الملتحقين بمقاعد التعليم الثانوي، يبيّن الجدول ١٠ أن الوضع في بعض بلدان المنطقة في هذه المرحلة يبدو أفضل منه في مرحلة التعليم الابتدائي، وأن كفة الالتحاق تميل لصالح الفتيات، وتتجاوز نسبتهن نسبة الفتيان في كل من البحرين وفلسطين ولبنان. ففي البحرين، مثلاً، بلغت نسبة الفتيات إلى الفتيان في التعليم الثانوي ١,٠٣ في المائة، ومعدل التسرب ١,٢ في المائة للبنات مقابل ٢,٤ في المائة للبنين. ويعود السبب في ذلك إلى توفر فرص العمل للرجال أكثر من النساء، مما يجعل الفتاة تقبل على التعليم فترة أطول.

الشكل ٧: نسبة البنات إلى البنين في التعليم الثانوي، ٢٠٠٠



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قاعدة بيانات إحصاءات التعليم.

(٣) التعليم العالي

الجدول ١١: نسبة النساء إلى الرجال في التعليم العالي

البلد	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
الأردن	٠,٩٤	٠,٧١	٠,٩٧
الإمارات العربية المتحدة	٢,٤٩	٢,٥٩ ^(أ)	...
البحرين	٠,٩٨	١,٠٦	١,١٧
الجمهورية العربية السورية	٠,٥٨	٠,٧٣	٠,٨١
العراق	١,٠٤	...	٠,٥٣
عُمان	٠,٧٤	٠,٨٢	١,٠٤
فلسطين	...	٠,٧٨	٠,٩٠
قطر	٢,٢٨	٢,٥٩	٢,٧٢
الكويت	...	١,٩٦	٢,٢٠
لبنان	...	٠,٩٧	١,١٥
مصر	٠,٥٤	٠,٦١	٠,٨٤
المملكة العربية السعودية	٠,٧٦	٠,٩٣	١,٠٥
اليمن	٠,٢١	٠,١٩ ^(ب)	٠,٣٢

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قاعدة بيانات إحصاءات التعليم.

ملاحظات: (أ) تشير إلى سنة ١٩٩٦.

(ب) تشير إلى سنة ١٩٩٤.

(...) تعني بيانات غير متاحة.

يوضح الجدول ١١ أن أغلب بلدان المنطقة (الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية) توصلت، منذ عام ٢٠٠٠ وحتى قبله، إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم العالي. وفاق عدد النساء في هذه المرحلة في أكثر الأحيان عدد الرجال بسبب انخراط الرجال في سوق العمل أو بسبب متابعة الدراسة في الخارج. وتعد البحرين مثالا واضحا على تفوق نسبة النساء المقيّدات في التعليم العالي، وخصوصاً في كليات الطب، حيث بلغت نسبتهن ١,٦. وتشير الأرقام أيضًا أن نسبة المتخرجات من جامعة البحرين تناهز ضعف نسبة المتخرجين^(١٥). وفي المملكة العربية السعودية بلغت نسبة النساء إلى الرجال في التعليم العالي ١,٠٥. وبذلك نمت معدلات التحاق البنات في كل المستويات التعليمية بنسبة ٨,٣ في المائة مقابل ٤,٢ في المائة خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٠، كذلك بلغت نسبة المتعلمات فوق ١٢ سنة ٤١,٩ في المائة مقابل ٦٣,٨ للبنين في عام ٢٠٠٠^(١٦).

الهدف قبل عام ٢٠٠٥، إلا إذا بذلت جهوداً استثنائية على هذا الصعيد، وهو أمر مستبعد نسبة للظروف السائدة في المنطقة. ولذلك سيتأخر موعد تلك الدول مع تحقيق المساواة إلى ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، ويبقى على الجهات المعنية في كل من العراق واليمن أن تبذل جهوداً استثنائية ليتمكننا من تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم العالي قبل عام ٢٠١٥.

ب) نسبة الشابات إلى الشباب ممن يلمون بالقراءة والكتابة

فيما بين سن ١٥ و ٢٤ سنة.

يلاحظ أن الجهود الكبيرة التي بذلتها معظم دول المنطقة في مجال تعليم المرأة خلال العقدين الماضيين قد أدت إلى تناقص

وحقق لبنان تقدماً ملموساً نحو المساواة في التعليم إذ بلغت نسبة الالتحاق في جميع المراحل ٣٠,٩ في عام ١٩٩٦، ٣٠,٥ في المائة للبنات و ٣١,٥ في المائة للبنين، مع وجود بعض الفروق في الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة، حيث كانت نسبة الالتحاق ٤٠ في المائة للبنات و ٥٠ في المائة للبنين. وعلى الرغم من التحسن العام الذي طرأ على نسب الالتحاق عموماً، تبقى نسبة الأمية بين النساء (١٧,٨ في المائة) أعلى مما هي عليه بين الرجال (٩,٣ في المائة)^(١٧).

ومن المتوقع أن يكون الأردن قد توصل في عام ٢٠٠٣ إلى تحقيق المساواة المنشودة، بينما لا يُتوقع أن تتوصل كل من الجمهورية العربية السورية وفلسطين ومصر إلى تحقيق هذا

(١٥) Bahrain, Millenium Development Goals, first Report. Manama, 2003, page 8

(١٦) Saudi Arabia Kingdom. The Millenium Development goals, Report of Kingdom of Saudi Arabia. Riyadh, 2002, page 17

(١٧) لبنان، الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير لبنان، بيروت، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، صفحة ١٣.

الجدول ١٢: نسبة النساء إلى الرجال ممن يلمون بالقراءة والكتابة في فئة العمر ١٥-٢٤ سنة

البلد	١٩٩٥	١٩٩٠	٢٠٠٠
الأردن	٠,٨٩	٠,٨٢	٠,٩٤
الإمارات العربية المتحدة	٠,٧٣	٠,٦٨	٠,٨٣
البحرين	٠,٩٤	٠,٨٨	٠,٩٤
الجمهورية العربية السورية	٠,٧٦	٠,٨٦	٠,٨٨
العراق	٠,٤٤	٠,٤٢	٠,٤٧
عمان	٠,٩٠	٠,٧٧	٠,٩٥
فلسطين	١,٠٠ ^(١)	...	١,٠١
قطر	٠,٧١	٠,٨٤	٠,٩٦
الكويت	٠,٩٤	٠,٩٦	٠,٩٥
لبنان	٠,٩٥	٠,٩١	٠,٩٤
مصر	٠,٧٢	٠,٦٧	٠,٧٧
المملكة العربية السعودية	٠,٩٠	٠,٨١	٠,٩٦
اليمن	٠,٤٢	٠,٣٢	٠,٥٣
بلدان الإسكوا	٠,٧٥	٠,٧٠	٠,٨٠

المصدر: اليونسكو، معهد الإحصاء، <http://www.uis.unesco.org>
ملاحظات: (أ) يشير إلى سنة ١٩٩٧؛ (... تعني بيانات غير متاحة.

الفجوة بين الجنسين في التعليم لم يوازه تقدّم في المشاركة في سوق العمل ومراكز اتخاذ القرار والمناصب السياسية.

ج حصة النساء من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي

يوضح الشكل ٨ ان مشاركة المرأة في الأنشطة غير الزراعية لا تزال ضعيفة مقارنة بالتقدم الذي أحرزته في مجال التعليم. ففي عام ٢٠٠١، لم تتجاوز نسبة هذه المشاركة ٢٥ في المائة في أي من بلدان الإسكوا، حيث تراوحت هذه النسبة بين ١٤ و ٢١ في المائة في كل من الأردن والجمهورية العربية السورية وفلسطين ومصر والمملكة العربية السعودية و قطر بينما تنخفض إلى ٧ في المائة في اليمن.

ملحوظ في نسبة الأمية لدى الشبابات في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة (الجدول ١٢)، فتقلصت الفجوة بين الجنسين من ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ في منطقة الإسكوا.

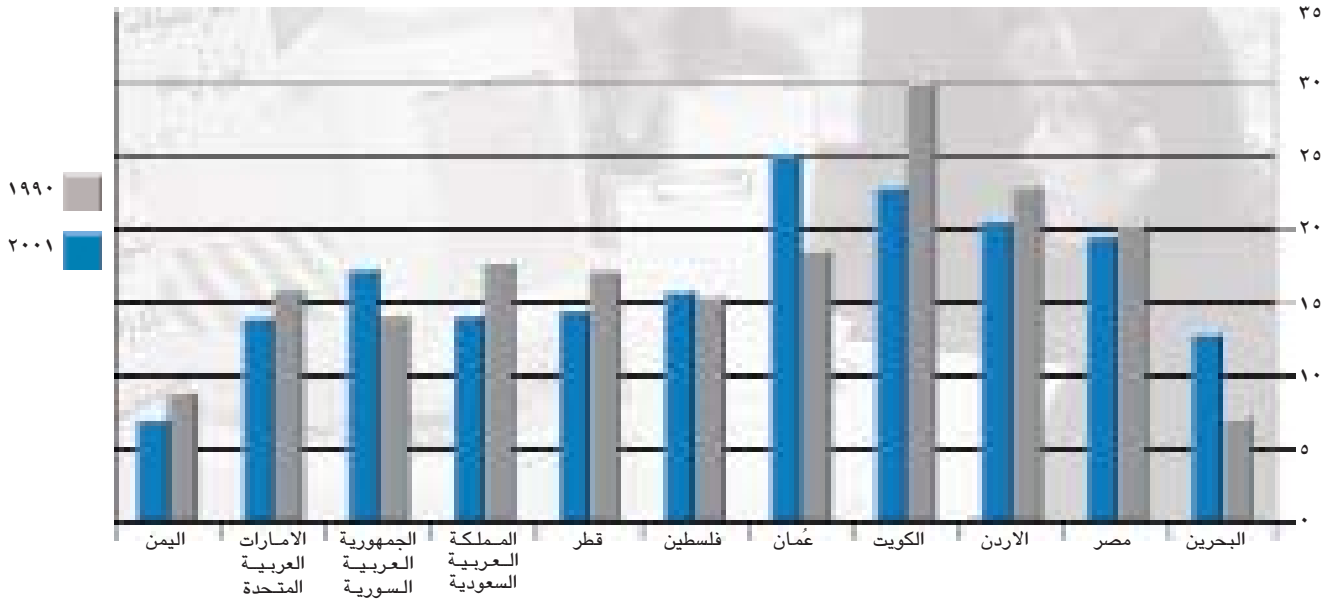
وإذا استمرت معدلات التحسن على هذه الوتيرة في كل بلدان المنطقة، يتوقع أن تتحقق، في عام ٢٠٠٥، المساواة بين الجنسين في الإلمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة في كل من عمان وقطر والمملكة العربية السعودية. وقد بلغت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة للنساء ٩٥,٧ في المائة في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة، و ٨٣,٧ في المائة في الفئة العمرية ١٥ سنة وما فوق في المملكة العربية السعودية^(١٨). وليس من المتوقع أن يتحقق هذا الهدف قبل عام ٢٠١٠ في الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت، وقبل عام ٢٠١٥ في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان. أما العراق ومصر واليمن فمن المتوقع ان تتأخر إلى ما بعد عام ٢٠١٥، مع أن الإحصاءات في مصر أشارت إلى أن نسبة النساء إلى الرجال ممن يلمون بالقراءة والكتابة ارتفعت من ٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٨ في المائة في عام ٢٠٠٠^(١٩). وتشير البيانات المتوفرة إلى أن فلسطين توصلت إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في الإلمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة في عام ١٩٩٥ لترجح في عام ٢٠٠٠ كفة النساء على الرجال في هذا المجال.

والجدير بالذكر أن التقدم المحرز باتجاه المساواة بين الجنسين في التعليم يبقى في بعض بلدان المنطقة، وتحديدًا البلدان غير النفطية، متفاوتاً بين المناطق الحضرية والريفية. فالتقارير الوطنية الصادرة عن الجمهورية العربية السورية ومصر واليمن تشير إلى أن وتيرة التقدم نحو المساواة بين الجنسين هي أبطأ في الريف منها في المدن. لكن المفارقة الأهم في مسيرة بلدان المنطقة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تتمثل في أن التقدم الذي حققته المنطقة على صعيد ردم

مشاركة المرأة في سوق العمل العربية باطراد خلال العقود الأخيرة، إلا أن هذا التحسن الكمي يحجب تباينات نوعية في جميع البلدان موضوع الدراسة.

أما البيانات المتعلقة ببلدان مجلس التعاون الخليجي فلا تمثل واقع مشاركة المرأة المواطنة في سوق العمل، وذلك لأن البيانات المعروضة تعبر عن مشاركة مجموع السكان من النساء، وبمن فيهن غير المواطنات. وبوجه عام ازدادت

الشكل ٨: حصة النساء من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي



المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية: نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، العدد السادس، ٢٠٠٣، E/ESCWA/SDD/2003/22

في حالة العمل، حيث يتدنى نصيب المرأة النسبي في فئة أصحاب العمل ويرتفع في فئة العمل بدون أجر في جميع الأنشطة الاقتصادية. وتنحصر النساء في عدد محدد من المهن التي تقع في درجات منخفضة وأحياناً مرتفعة على السلم الوظيفي. فأكثر من ثلث النساء العاملات في مصر، مثلاً، يشتغلن في القطاع الزراعي. وهناك أيضاً انحياز واضح في التوزيع المهني، فيكثر وجود النساء في بعض المهن مثل التمريض والخدمة الاجتماعية والتدريس، ويتضاءل نصيبهن في الإنتاج والتشييد والتصنيع عموماً. وتتركز النساء داخل القطاع الحكومي في المهن الكتابية والسكرتارية والتي أشبعت بالفعل. وارتفاع نسبة العمالة النسائية في القطاع الخاص في السنوات الأخيرة ليس سوى زيادة انخراط النساء في القطاع الخاص غير النظامي. ويجب التأكيد على تدهور ظروف العمل في القطاع غير النظامي حيث لا توجد

ففي مقام أول لا تعبر البيانات المتوفرة تعبيراً دقيقاً عن مساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية. إحصاءات العمالة توفر بيانات كاملة عن القطاع المنظم ولكنها غير قادرة على قياس الأعمال غير النظامية والتقليدية التي تضطلع بها المرأة، سواء في المنزل أو لغير أغراض السوق أو لمساعدة عائلتها في الأعمال الريفية. ويعود السبب في ذلك إلى عدم إجراء المسوح الخاصة باستخدام الوقت، باعتبارها إحدى الأدوات الإحصائية المستخدمة لتقييم العمل غير المأجور في القطاع غير المنظم.

وفي مقام ثانٍ، ليست المقارنة بين الرجل والمرأة في فئة الأعمال ذات الأجر إلا تجسيد للفجوات بين الجنسين في سوق العمل من حيث انخفاض نسبة مشاركة المرأة (أقصاها ٢٢ في المائة في مصر)، واتساع الفجوة بين الرجل والمرأة

د نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية

مع أن الدساتير والقوانين المعمول بها في معظم بلدان الإسكوا تعطي المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل، يبقى الواقع مختلفاً، حيث لا تزال مشاركة المرأة متواضعة في الحياة السياسية. فالمرأة لا تحتل سوى ٥ في المائة تقريباً من مجموع المقاعد البرلمانية في دول الإسكوا. ويوضح الجدول ١٣ أن هذه النسبة تصل، في أفضل الأحوال، إلى ١٠,٤ في المائة كما في الجمهورية العربية السورية، ولا تتجاوز ٢,٣ في لبنان. ومع أن المرأة تتمتع بجميع الحقوق السياسية في الانتخابات والترشيح في مصر، تبقى عضويتها في مجلس الشعب والشورى منخفضة للغاية، وانخفضت نسبة مساهمتها في المجالس المحلية من ١٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١,٢ في المائة في عام ٢٠٠١، بينما ارتفعت حصتها في المناصب الإدارية العليا من ١,٧ في المائة في عام ١٩٨٨ إلى ٢٣ في المائة في ٢٠٠٠.

الجدول ١٣: المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية في بلدان الإسكوا، ١٩٩٠-٢٠٠٣

البلد	١٩٩٠	٢٠٠٣
الأردن	...	١
الإمارات العربية المتحدة	٠	٠
البحرين	٠	٠
الجمهورية العربية السورية	٨,٥ ^(ب)	١٠,٤
العراق	١١	٨
عمان	٠	٠
فلسطين
قطر	٠	٠
الكويت	٠	٠
لبنان	٢,٣ ^(د)	٢,٣
مصر	٤	٢,٤
المملكة العربية السعودية	٠	٠
اليمن	٤	١

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي <http://www.ipu.org>
ملاحظات: (أ) تشير إلى سنة ١٩٩٢؛ (ب) تشير إلى سنة ١٩٩١؛ (ج) تشير إلى سنة ١٩٩١؛ (د) تعني بيانات غير متاحة.

تأمينات او حقوق عمالية، فضلاً عن طول ساعات العمل، وانعدام البيئة الصحية^(٢٠).

ومن أهم صور التمييز بين الجنسين في سوق العمل ارتفاع معدل بطالة المرأة مقارنة بالرجل. ففي مصر بلغ هذا المعدل ٢٣,٨ في المائة للنساء في عام ٢٠٠١ مقابل ٥,٦ في المائة للرجال في عام ١٩٩٩، وفي الأردن تجاوز معدل بطالة المرأة ٢٨ في المائة مقابل ١٢ في المائة للرجل.

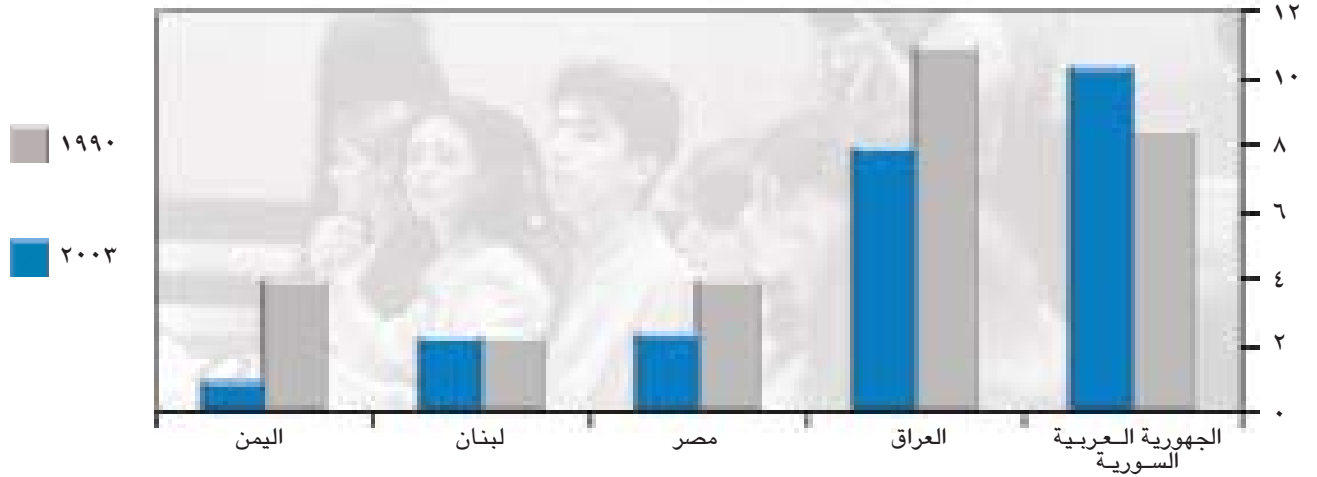
وفي مقام ثالث، تتسم عمالة المرأة بقلة الوصول إلى مواقع المسؤولية وصنع القرار حيث تحتل غالبية العمالة من النساء في الدول موضوع الدراسة وظائف المراتب الدنيا. ففي لبنان، مثلاً، لم تتعد نسبة النساء في المناصب العليا ٨,٥ في المائة في عام ١٩٩٦. وكذلك أفادت بعض التقارير بوجود تفاوت في الأجور بين الجنسين. وهكذا يتطلب ازدياد نسبة النساء في العمل ذات الأجر في الأنشطة غير الزراعية وضع سياسات للنهوض بظروف العمل ودعم مشاركة المرأة وقدرتها التنافسية في سوق العمل^(٢١).

وفي مقام رابع، تتطلب زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وضع سياسات تستهدف توفير البيئة المناسبة لزيادة الاستثمارات المولدة لفرص العمل. ففي العقد المنصرم عانى النمو الاقتصادي من ركود شديد، وكانت معدلاته بين أدنى المعدلات المسجلة على مستوى العالم، بل أقل من المعدلات المحققة في المناطق التي شهدت أزمات اقتصادية، مثل روسيا وجنوب شرق آسيا، بحيث لم يتجاوز متوسط معدلات النمو في البلدان العربية ٣-٤ في المائة. وكان ذلك في ظل تحديات عديدة، منها العولمة التي تتطلب مواءمة المهارات مع متطلبات العصر، وزيادة القدرة التنافسية للقوى العاملة؛ والتغيرات الديمغرافية التي تواجهها دول المنطقة وتؤدي إلى زيادة نسبة الوافدين إلى سوق العمل بعد عقود قريية.

(٢٠) نصار، هبة، "زيادة نسبة المرأة العاملة بأجر في الأنشطة غير الزراعية إلى إجمالي العمالة الأجرية"، ورقة عمل مقدمة من اللجنة الاقتصادية، المؤتمر الرابع للمجلس القومي للمرأة، آذار/مارس ٢٠٠٤.
(٢١) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرأة والرجل في البلدان العربية، العمالة، ٢٠٠٣.

الشكل ٩: نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية في بلدان الإسكوا،

١٩٩٠-٢٠٠٣

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، <http://www.ipu.org>.

بحيث يكاد يكون هذا القطاع حكراً على الرجل في العديد من بلدان المنطقة؛

♦ تدني مستوى وعي المرأة بحقوقها.

والجدير بالذكر أن انخفاض مستوى مشاركة المرأة في الاقتصاد والسياسة في بلدان المنطقة لا يعود إلى أحد العوامل المذكورة منفرداً، فهي بشكل أو بآخر موجودة في العديد من مناطق العالم، بل إلى تضافرها مع عوامل أخرى اقتصادية بنيوية، في مقدمتها عدم ترافق النمو الاقتصادي الملحوظ الذي شهدته المنطقة قبل منتصف الثمانينات من القرن الماضي مع تنويع الأنشطة الاقتصادية وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتباطؤ هذا النمو نفسه في عقد التسعينات الذي أدى إلى تزايد في معدلات الفقر والبطالة في بلدان المنطقة ذات الاقتصادات المتنوعة، وتقلص القطاع العام نتيجة لبرامج التصحيح الهيكلي. وقد كان القطاع العام يعتبر، ولا يزال، الموظف الرئيسي للقوى العاملة النسائية. ويشير الشكل ٩ إلى تدني مشاركة المرأة في المناصب السياسية والإدارية في معظم دول الإسكوا مع تقدمها النسبي في الجمهورية العربية السورية والعراق يليهما مصر ولبنان.

وبوجه عام، تعد البحرين والكويت تليهما عُمان من أكثر بلدان مجلس التعاون الخليجي التي حققت فيها المرأة مناصب قيادية وإدارية عالية. ففي البحرين تتمتع المرأة بجميع الحقوق السياسية، وقد احتلت مناصب وزارية ومناصب في السفارات والإدارة الجامعية. إلا ان تمثيلها في الحياة النيابية مازال ضعيفاً. ويعود ضعف مشاركة المرأة في بلدان الإسكوا في النشاط الاقتصادي وفي الحياة السياسية إلى العديد من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتشريعية أهمها:

♦ انتشار العديد من العادات والتقاليد الاجتماعية المتحيزة التي لا تركز على الدور الإنتاجي للمرأة. ومن هذه العادات والتقاليد الزواج المبكر المنتشر في العديد من بلدان المنطقة؛

♦ وجود العديد من التشريعات التي تحد عملياً من حركة النساء ومرونتهن المهنية أو تحد من قدرتهن على المنافسة في سوق العمل، ومنها التشريعات التي تتعلق بإجازة الأمومة والإجازات المرضية؛

♦ التحيز المجتمعي ضد المرأة في مجال التعليم التقني والمهني

بإالتحديات

القوى العاملة تعني أن المنطقة لا تجني كثيراً من عائدات الاستثمارات الكبيرة التي وظفتها في تعليم النساء ورفع قدراتهن الإنتاجية. ومن أهم التحديات التي ينبغي مضاعفة الجهود لمواجهتها على هذا الصعيد:

◆ إطلاق عملية النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى خلق فرص عمل وفيرة وتنوع في النشاط الاقتصادي، توسع في استحداث فرص العمل وتهيئة البيئة والخدمات السوقية التي تتيح للمرأة الجمع بين الدور الإنتاجي والدور الاجتماعي.

◆ مكافحة الفقر والبطالة حيث تكون المرأة الضحية الأولى. وكلما كانت هناك سياسات وبرامج فعالة على هذين الصعيدين مصممة خصيصاً للنساء، ازدادت حظوظهن في تحقيق مكاسب فعلية في مجال المساواة الاقتصادية وحتى في مجال المشاركة السياسية.

◆ سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة وأثرها على المستوى التعليمي للمرأة وإمكانية حصولها على فرص عمل نتيجة لوضعها الهش في سوق العمل بسبب التقاليد الاجتماعية السائدة التي تجعل المرأة أول من يحرم من التعليم مع ارتفاع تكاليفه^(٢٢).

◆ ضعف برامج التدريب المهني والتقني للمرأة.

◆ سيادة التقاليد الاجتماعية التي تعوق دخول المرأة الحياة النيابية والسياسية.

◆ عدم إمكانية تحقيق إنجازات ملموسة على هذا الصعيد دون وجود إرادة سياسية وشعبية تتطلب بدورها بناء تحالفات واسعة بين مختلف فئات المجتمع المدني.

من الواضح أنه لم يعد في منطقة الإسكوا حواجز اجتماعية وثقافية كبيرة تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم بمستوياته الثلاثة، وأن الحاجز الذي ما يزال يحول دون تحقيق الهدف يتمثل في عدم توفر الإمكانات المادية اللازمة.

ومع التقدم المحرز في تعزير المساواة بين المرأة والرجل في التعليم، يلاحظ أن معدلات الأمية لا تزال مرتفعة لدى النساء من الفئة العمرية ١٥ سنة وما فوق مقارنة بالرجال، حيث بلغت في المناطق الريفية في وجه بحري ٧٥,٩ في المائة مقابل ٩٤,٧ في المائة في المناطق الحضرية و٥٠,٨٥ في المائة في ريف وجه قبلي مقابل ٨٦,١٨ في المائة في المناطق الحضرية وجه قبلي في مصر. والملاحظة الثانية تتعلق باتساع التفاوت بين المرأة والرجل في التعليم العالي، حيث أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ إلى أن نسبة الفتيات في مرحلة التعليم العالي في الدول العربية بلغت ١٠,٥ مقابل ١٤,٥ للفتيان، وهذه تعد الركيزة الأساسية للاندماج في الحياة العامة وسوق العمل وعملية اتخاذ القرار. والملاحظة الثالثة تكمن في أنه على الرغم من ارتفاع نسبة الحاصلات على تعليم عالٍ مقارنة بالعقود السابقة، لم يوازه ارتفاع في نسبة المشاركة في سوق العمل نتيجة للقيود الاجتماعية، بل ارتفعت نسبة البطالة بين النساء نتيجة لقلة فرص العمل المتاحة^(٢٣).

غير أن الأمر لا يبدو كذلك فيما يتعلق بردم الفجوة بين الجنسين في مجالي الاقتصاد والسياسة، حيث لا يزال هناك العديد من التحديات التي يجب عدم التقليل من أهميتها، وبالتالي مضاعفة الجهود لتجاوزها. فتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة لا يشكل تحدياً اجتماعياً فقط بل تحدياً اقتصادياً في الوقت نفسه. فالمشاركة الضعيفة للنساء في

(٢٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢.

(٢٣) Nadia Hijab and heba Iattif. Arab Women, Profile of Diversity and Change, Nahid, Amira Bahyetolin, Toubia. Cairo, Population Council, 1994.

جيم البيئة المساندة

يزداد الوعي لدى الحكومات ومراكز اتخاذ القرار في بلدان المنطقة بضرورة العمل على تعزيز دور المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتجسد هذا الوعي بالالتزام بالقرارات الصادرة عن مختلف المؤتمرات العالمية والإقليمية التي نظمت في العقد الأخير حول المساواة وإنصاف المرأة، وكانت لبلدان المنطقة مشاركة فعالة فيها. كما تتجسد في دمج قضايا النوع الاجتماعي في الكثير من سياسات وخطط وبرامج عمل المؤسسات الحكومية، وإعطاء أولوية للنساء، وبخاصة المعيلات لأسرهن، في البرامج المخصصة لمكافحة الفقر والبطالة. وصادقت تسع دول من المنطقة حتى الآن على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وإضافة إلى ذلك، أصبحت البيئة الدولية في الوقت الحاضر أكثر تشجيعاً على بذل المزيد من الجهود لتحسين وضع المرأة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي.

وعلى مستوى الدول أيضاً، أنشئت مجالس قومية للمرأة (مصر في عام ٢٠٠٠، والمجلس الأعلى للمرأة في البحرين في ٢٠٠١) بغرض تعزيز المشاركة بين الجنسين. وعلى مستوى المجتمع المدني، يشير التوسع في تعليم المرأة في المنطقة إلى بداية تحول اجتماعي وثقافي لصالحها. وهذا التحول مقبل على المزيد من العمق والسرعة تحت تأثير جملة من العوامل، في مقدمها: تزايد تأثير المنظمات المدنية التي تهدف إلى دمج قضايا المرأة في برامجها الاقتصادية والاجتماعية، وتزايد انخراط المرأة في هذه المنظمات وفي منظمات خاصة بها تسعى إلى رفع مستوى الوعي لديها، وتزايد حملات جمعيات حقوق الإنسان، وارتفاع المستوى التعليمي للنساء، وارتفاع تكاليف المعيشة، وحاجة الأسرة إلى موارد إضافية، وصدور تقارير التنمية البشرية والتنمية الإنسانية.

دال أولويات تخصيص الموارد المحلية والأجنبية

تعطى الأولوية في تخصيص الموارد المحلية والأجنبية في إطار هذا الهدف للمجالات التالية:

- ◆ دعم برامج مكافحة الأمية بين النساء لا سيما في المناطق الريفية.
- ◆ توفير الإعانات اللازمة لخفض تكاليف التعليم الابتدائي الشامل للنساء من خلال نظم دعم متنوعة^(٢٤).
- ◆ دعم السياسات والبرامج المتعلقة بقضايا المرأة، لا سيما السياسات والبرامج الرامية إلى مكافحة الفقر والبطالة.
- ◆ دعم منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- ◆ دعم الأطر المؤسسية والتنظيمية المعنية بالحوار بين مختلف شرائح ومكونات المجتمع حول أوضاع المرأة وسبل النهوض بها.
- ◆ دعم المسوح الخاصة باستخدام الوقت باعتبارها إحدى الأدوات الإحصائية المستخدمة لتقييم عمل المرأة والرجل بأجر وبدون أجر في القطاع غير النظامي.
- ◆ نشر الوعي بأهمية دور المرأة في المجتمع باعتبارها شريكاً منتجاً والعمل على نشر معلومات عن النماذج الرائدة من النساء.
- ◆ العمل على دمج مفهوم النوع الاجتماعي في جميع الخطط والبرامج.

- ◆ تقديم التمويل والتدريب اللازمين لتشجيع العمل الحر للمرأة ودخولها المجالس النيابية.
- ◆ دعم مكاتب الشكاوى للقضاء على أي تمييز ضد المرأة، ولا سيما في مجال العمل.

هاء خلاصة عامة

حققت بلدان منطقة الإسكوا خلال العقود الثلاثة المنصرمة تقدماً ملحوظاً في مجال تعليم المرأة، بحيث سيتوصل معظمها، إذا ما استمر على هذه الوتيرة، إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في مراحل التعليم الثالث، وكذلك في الإلمام بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة قبل عام ٢٠٠٥.

إلا ان التقدم الذي أحرزته المرأة في مجال التعليم لم يوازه تقدم مماثل في مجالي الاقتصاد والسياسة. وتتضافر في الوقت الحاضر جملة من العوامل الثقافية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية، ليس على جعل التقدم بطيئاً في المجالين المذكورين فحسب، بل على جعل الوضع يراوح مكانه، وفي بعض الأحيان يتراجع عما كان عليه. وهذا يضع أمام بلدان المنطقة تحديات كبيرة تتطلب مواجهتها تكريس الكثير من الجهود لوضع سياسات وبرامج محددة، تشارك في صوغها وتنفيذها جميع القوى ذات المصلحة من هيئات سياسية وثقافية ودينية ومنظمات أهلية ومدنية. وتتوفر لبلدان المنطقة جملة من العوامل الداعمة في هذا الاتجاه سواء أكان على المستوى المحلي أم على المستوى الدولي.